

Distr.: General  
26 September 2024



Original: Arabic

مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة السابعة والأربعون  
جنيف، 4-15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

التقرير الوطني مقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5  
و21/16\*

دولة قطر

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً- المقدمة

- 1- تقدم دولة قطر تقريرها الوطني الرابع لآلية الاستعراض الدوري الشامل، وفقاً للمبادئ العامة لمجلس حقوق الإنسان. وطبقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بإعداد التقارير لآلية الاستعراض الدوري الشامل.
- 2- قدمت دولة قطر تقريرها الوطني الثالث لآلية الاستعراض الدوري الشامل في مايو 2019 خلال انعقاد الدورة الـ (33) للفريق المعني بآلية الاستعراض الدوري الشامل، وتم اعتماد تقرير الفريق العامل المعني بدولة قطر في سبتمبر 2019 خلال انعقاد الدورة الـ (42) لمجلس حقوق الإنسان، حيث قبلت الدولة (178) توصية من أصل (270) توصية.
- 3- ويأتي تقديم هذا التقرير في إطار وفاء الدولة بالتزاماتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتفاعل الإيجابي مع المجتمع المدني، ولبيان جهود الدولة في متابعة وتنفيذ ما قبلته من توصيات.
- 4- إن دولة قطر تنتظر إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل باعتبارها فرصة للتقييم والوقوف على أهم التحديات وأفضل الممارسات والتجارب نحو تحقيق المزيد من التقدم في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

## ثانياً- منهجية متابعة الاستعراض وعملية إعداد التقرير الوطني الرابع

### ألف- منهجية متابعة الاستعراض

- 5- تم إعادة تشكيل اللجنة الدائمة الوطنية لإعداد التقارير الخاصة بآلية الاستعراض الدوري الشامل ومناقشتها أمام الفريق العامل ومتابعة التوصيات بموجب قرار مجلس الوزراء في اجتماعه العادي (16) لعام 2023 والمنعقد بتاريخ 2023/5/3. وقضي التعديل بأن يترأس وزير الدولة للتعاون الدولي اللجنة وعضوية كل من وزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، ووزارة العمل، ووزارة الصحة العامة، ووزارة العدل، ووزارة الثقافة، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة التربية والتعليم و التعليم العالي، ووزارة البيئة والتغير المناخي، ووزارة البلدية، ووزارة المواصلات، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- 6- قامت اللجنة بتصنيف التوصيات التي قبلتها الدولة خلال استعراض تقريرها وإحالتها إلى الجهات المعنية لتنفيذها، وقد سعت دولة قطر إلى اتباع منهج يتسم بالاستمرارية في العمل. وذلك حرصاً على تنفيذ الالتزامات المترتبة على مناقشة تقريرها الأول والثاني والثالث، واستمراراً للحوار البناء مع الفريق العامل المعني بآلية الاستعراض الدوري الشامل.

### باء - عملية إعداد التقرير

- 7- أعدت اللجنة التقرير الوطني الرابع لآلية الاستعراض الدوري الشامل وفقاً لمعايير وأسس الاستعراض وأهدافه، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل والتحديات التي طرأت عليها.
- 8- خاطبت اللجنة ذوي الصلة ومنها السلطة القضائية والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والمؤسسات شبه الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني، لتزويد اللجنة بالبيانات والمعلومات والتطورات المتعلقة بحقوق الإنسان في الدولة كل حسب اختصاصه، بهدف إشراك كافة شرائح المجتمع في عملية إعداد التقرير.

9- قامت اللجنة بدراسة البيانات والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتقارير مؤسسات المجتمع المدني في دولة قطر، بالإضافة إلى تقارير زيارات أصحاب الإجراءات الخاصة كـ: الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي 2019، الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي 2019، المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب 2019، المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم 2019، المقررة الخاصة المعنية بالتأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على حقوق الانسان 2020، ومراجعة التوصيات المقدمة لدولة قطر عن طريق لجان الأمم المتحدة الخاصة بالاتفاقيات والتي أصبحت الدولة طرفاً فيها.

10- جاء إعداد هذا التقرير بعد مناقشة الدولة للتقرير الدوري الثاني خلال الدورة (73) للجنة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في يوليو 2019، ومناقشة تقريرها الأولي خلال الدورة (134) للجنة المعنية بالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مارس 2022، ومناقشة تقريرها الأولي خلال الدورة (74) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أكتوبر 2023، ومناقشة التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والثالث والعشرين خلال الدورة (112) أمام اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري في أبريل 2024.

11- تم تنظيم ورشة عمل بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية لأعضاء اللجنة المعنية بإعداد التقرير الوطني الرابع الآلية الاستعراض الدوري الشامل في سبتمبر 2023، للتعرف على أفضل الممارسات في ميدان حقوق الإنسان.

12- تم عقد سلسلة من المشاورات في فبراير 2024 مع أصحاب المصلحة بما فيهم المجتمع المدني، ومجلس الشورى، والأكاديميين، فضلاً عن معاهد الدراسات والمؤسسات ذات الصلة في عملية مراجعة مسودة التقرير وإبداء ملاحظاتهم عليها.

13- تم إدراج التقرير على الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية بغرض إتاحة الفرصة للجميع للاطلاع عليه، وعرضت المسودة النهائية للتقرير على اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للاستئناس بمبرئياتها، وعرض بعدها التقرير النهائي على مجلس الوزراء الموقر لإقراره.

## ثالثاً- التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي قبلتها الدولة

14- دأبت الدولة على اعتماد التدابير المعنية بتنفيذ التوصيات، وسيتناول هذا الجزء الإجراءات المتخذة في سبيل تنفيذ التوصيات المقبولة بعد تصنيفها على محاور موضوعية شملت: الإطار الوطني لحقوق الإنسان والتعاون الدولي، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان لفئات محددة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق المدنية والسياسية، والقضايا الشاملة لحقوق الإنسان.

## ألف- الإطار الوطني لحقوق الإنسان وتعزيز التعاون الدولي

### 1- الانضمام للمعاهدات الدولية

15- تم إنشاء لجنة معنية بدراسة إمكانية الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

## -2 القوانين والتشريعات الوطنية

16- تعمل دولة قطر اتساقاً مع ما كفله الدستور، بصفة دائمة على مراجعة وتطوير منظومتها التشريعية، حرصاً من الدولة على الوفاء بكافة التزاماتها الدولية الناشئة عن الاتفاقيات والصكوك الدولية التي تنضم إليها، وتحقيقاً للسلام والعدل والمؤسسات القوية في إطار أهداف التنمية المستدامة، ومنذ تقديم تقريرها الثالث في 2019، تم استصدار العديد من التشريعات ومنها:

- قانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- قانون رقم (27) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة الإرهاب.
- قانون رقم (9) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 1990 بشأن الوقاية من الأمراض المعدية.
- قانون رقم (17) لسنة 2020 بشأن تحديد الحد الأدنى لأجور العمال والمستخدمين في المنازل.
- المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2020 بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة، لتفعيل الشراكة والتعاون بين مؤسسات الدولة وبين الجمعيات والمؤسسات الخاصة.
- قانون رقم (6) لسنة 2021 بشأن نظام انتخاب مجلس الشورى.
- قانون رقم (7) لسنة 2021 بشأن مجلس الشورى، ومُنح المجلس فيه الاستقلال المالي والإداري.
- قانون رقم (10) لسنة 2021 بشأن تدابير استضافة كأس العالم فيفا قطر 2022.
- قانون رقم (11) لسنة 2021 بشأن حماية العلامات التجارية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة الخاصة بالاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا).
- قانون رقم (22) لسنة 2021 بتنظيم خدمات الرعاية الصحية داخل الدولة.
- مرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم (20) لسنة 2019.
- قانون رقم (1) لسنة 2022 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية.
- قانون رقم (2) لسنة 2022 بشأن التقاعد العسكري.
- قانون رقم (5) لسنة 2022 بشأن حماية المجني عليهم والشهود ومن في حكمهم.
- قانون رقم (9) لسنة 2022 بتنظيم الحق في الحصول على المعلومات.
- قانون رقم (6) لسنة 2023 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن النظافة العامة.
- قانون رقم (8) لسنة 2023 بإصدار قانون السلطة القضائية.
- قانون رقم (9) لسنة 2023 بإصدار قانون النيابة العامة.
- قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2019 بتحديد الفئات التي تُمنح حق اللجوء السياسي.

- قرار مجلس الوزراء رقم (13) لسنة 2019 بتحديد شروط وضوابط المزايا والحقوق التي يتمتع بها اللاجئ السياسي.
- قرار مجلس الوزراء رقم (27) لسنة 2019 بشروط وضوابط حصول حاملي بطاقة الإقامة الدائمة على العلاج والتعليم.
- قرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2019 بشأن إجازة رعاية أحد الوالدين أو الأقارب.
- قرار مجلس الوزراء رقم (41) لسنة 2019 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- قرار مجلس الوزراء رقم (33) لسنة 2020 بتشكيل لجنة الحد الأدنى للأجور ونظام عملها وتحديد مكافآتها.
- قرار مجلس الوزراء رقم (16) لسنة 2023 بتعديل قرار مجلس الوزراء رقم (26) لسنة 2019 بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
- قرار وزير البلدية والبيئة رقم (310) لسنة 2020 بشأن جودة الهواء.
- قرار وزير الصحة العامة بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (22) لسنة 2021 بتنظيم خدمات الرعاية الصحية داخل الدولة.
- قرار وزير البيئة والتغير المناخي رقم (8) لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيئة بشأن محطات الرصد المستمر لجودة مياه البيئة البحرية.
- قرار وزير الصحة العامة رقم (9) لسنة 2022 بتحديد حقوق وواجبات المرضى الواجب مراعاتها لدى تلقي خدمات الرعاية الصحية.
- قرار وزير الثقافة رقم (7) لسنة 2023 باعتماد النظام الأساسي للمركز القطري الثقافي للمكفوفين.
- قرار وزير الثقافة رقم (8) لسنة 2023 باعتماد النظام الأساسي للمركز القطري الثقافي للصم.
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم (60) لسنة 2024 بتخفيض رسوم خدمات التي تقدمها الوزارة لقطاعات التجارة والصناعة وتنمية الأعمال وحماية المستهلك، بنسبة تصل إلى أكثر من 90% لبعض الرسوم، بهدف دعم النمو الاقتصادي.

### 3- السياسات والاستراتيجيات المتخذة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

17- تواصل دولة قطر وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تهدف إلى تحقيق ركائز رؤية قطر الوطنية 2030 من خلال تنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية متوسطة المدى حيث بدأت باستراتيجية التنمية الوطنية الأولى 2011-2016، واستراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2018-2022 وتم إطلاق استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024-2030. وهي بذلك تشكل الاستراتيجية الأخيرة لتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030. تم إعداد الاستراتيجية بمشاركة واسعة وفاعلة مع كافة الشركاء في القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة. وتتجسد أولويات استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة في سبع نتائج رئيسية يتعين تحقيقها وهي (نمو اقتصادي مستدام، الاستدامة المالية، قوى

عاملة جاهزة للمستقبل، مجتمع متماسك، حياة عالية الجودة، الاستدامة البيئية ومؤسسات حكومية متميزة).

### (مرفق QNDS3)

18- تهدف رؤية قطر الوطنية 2030 إلى بناء مجتمع يعزز العدالة والمساواة، وتجسد مبادئ الدستور الدائم لدولة قطر الذي يحمي الحريات العامة والخاصة ويعزز القيم الأخلاقية والدينية والعادات والتقاليد والهوية الثقافية، وتضمن الأمن والاستقرار وتكافؤ الفرص. وترتكز الرؤية على أربع ركائز وهي: التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتنمية البيئية.

19- تحتوي رؤية قطر 2030 على العديد من الاستراتيجيات الفرعية لتنفيذ ركائز الرؤية مثل استراتيجية حكومة قطر الرقمية (2023-2025) والتي تهدف إلى تحديد جهود التحول الرقمي التي تؤثر على التفاعلات اليومية للمواطنين والمقيمين والشركات والجهات الحكومية في دولة قطر. ومبادرة الاستراتيجية المستدامة لجودة البيئة الحضرية والتي تهدف إلى تحقيق متطلبات الأمن المائي. وسياسة قطر الوطنية للشباب والتي تهدف إلى تحديد قضايا الشباب وأولوياته واحتياجاته، وإشراكه في عمليات صنع القرار. وتدشين ميثاق الأسرة تحت شعار: "الأسرة ثروة وطن". تعزيزاً للقيم الأسرية ودور الأسرة في بناء مجتمع قوي مستدام. هذه السياسات والاستراتيجيات الوطنية تندرج في إطار رؤية قطر الوطنية 2030، وتتسق مع العديد من أهداف التنمية المستدامة، وتأتي تحقيقاً لها.

### 4- تعزيز التعاون الدولي والتعامل مع الآليات الدولية

20- تولي دولة قطر قطاع التعاون الدولي والشراكة من أجل التنمية أولوية قصوى في توجهاتها المحلية والدولية، تماشياً مع التزام الدولة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، فقد اعتبرت رؤية قطر الوطنية 2030 التعاون الدولي جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية، حيث أكدت الرؤية على أن "دولة قطر وبصفتها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، سوف تسهم في تحقيق الأمن والسلم العالميين من خلال مبادرات سياسية ومعونات تنمية وإنسانية". وعليه، واصلت دولة قطر تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية وتحسين أطر التعاون الدولي بشكل ثنائي ومتعدد، وشمل ذلك دعم المبادرات الدولية والإقليمية ودعم الشراكة وبرامج التنمية الدولية وجهود المصالحة وحل النزاعات.

21- ساهم صندوق قطر للتنمية في تخفيف المعاناة الإنسانية والاستثمار في التعليم والتكوين الاقتصادي كأحد أهم الوسائل لمكافحة ظواهر الإرهاب والتطرف العنيف. ويسعى الصندوق لتقديم الجهود الإغاثية والتنموية من خلال الوفاء بالالتزامات التنموية الدولية لدولة قطر، وقد حقق الصندوق إنجازات متسارعة من خلال دعم المشاريع وتقديم المنح المالية في أكثر من خمسين بقعة جغرافية حول العالم.

22- قدم صندوق قطر للتنمية المساعدات للعديد من الدول، وبلغت قيمة هذه المساعدات ما يزيد عن 6 مليار دولار أمريكي منذ عام 2012 وحتى يونيو 2023 والتي استهدفت أهم القطاعات الحيوية أبرزها: التعليم، الرعاية الصحية، التنمية الاقتصادية، والإغاثة، والتي ساهمت بشكل كبير في إبراز دور دولة قطر الفعال على الصعيد الدولي في مجال العمل الخيري والمساعدات التنموية والإنسانية وحقوق الإنسان، وذلك تحت مظلة تحقيق مبدأ المساواة وعدم التمييز والدفاع عن حقوق الإنسان. (مرفق تقرير QFFD)

23- وقع صندوق قطر للتنمية اتفاقية إطار استراتيجي مدتها 5 سنوات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ما بين 2024-2028 وجدد مساهمته لدعم موارده الأساسية. ويُشكل هذا التمويل جزءاً من تعهد بقيمة 500 مليون دولار تم إعلانه في منتدى الدوحة عام 2018 لدعم الموارد الأساسية لوكالات الأمم المتحدة.

24- من أولويات دولة قطر في مجال التعاون الإنمائي مساعدة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وبخاصة الهدفين (3) الصحة الجيدة والرفاه، و (17) بشأن عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، عن طريق كل من المساعدات الإنمائية الرسمية ODA حيث قدمت المساعدات الدولية للدول الصديقة بين 13 قطاع ووصل الدعم الحكومي للمساعدات الخارجية لأكثر من 70%، والمساعدات الاقتصادية والتجارية حيث تتبادل التجارة بشكل حر مع جميع الدول، وهي عضو في منظمة التجارة العالمية منذ عام 1996. (مرفق تقرير QFFD)

25- خلال جائحة (كوفيد 19) قدمت دولة قطر مساعدات عاجلة إلى 88 دولة وذلك لتعزيز قدرتها على التصدي للجائحة وبلغ إجمالي المساعدات الحكومية وغير الحكومية ما يفوق 256 مليون دولار أمريكي، وخصصت مساهمة بإجمالي 20 مليون دولار أمريكي للتحالف العالمي للقاحات والتحصين، ومساهمة بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي لدعم برنامج العمل العام الـ 13 لمنظمة الصحة.

26- استضافت دولة قطر في مارس 2023، 'مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً'، تحت عنوان 'من الإمكانات إلى الازدهار'، وتم اعتماد 'إعلان الدوحة'، الذي يعزز التزام المجتمع الدولي ببرنامج عمل الدوحة خلال عام 2022-2031 تجاه الدول الـ 46 الأقل نمواً في العالم، وتعهد أصحاب المصلحة من دول وهيئات ومؤسسات دولية بالتزامات مالية تزيد على 1.3 مليار دولار على شكل هبات واستثمارات وقروض ومساعدات ومشاريع تنموية ودعم تقني، بهدف التأثير بشكل إيجابي على 1.2 مليار شخص الذي يعيشون في أقل البلدان نمواً، حيث أعلنت دولة قطر عن حزمة مالية بقيمة 60 مليون دولار أمريكي، 10 ملايين منها لدعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة، و50 مليون دولار أمريكي للمساعدة في بناء القدرة على الصمود في أقل البلدان نمواً. كما تعهدت دولة قطر بتقديم 12 مليون دولار أمريكي كمساعدات إنسانية في منطقة القرن الأفريقي.

27- ساهمت مؤسسة التعليم فوق الجميع بعدة مشاريع في أوقات النزاعات والكوارث، منها إعادة بناء وتأهيل المؤسسات التعليمية المتضررة من انفجار مرفأ بيروت، وبرنامج التعليم في حالات الطوارئ في أوكرانيا التابع لمؤسسة التعليم فوق الجميع، ومشروع خيمة مؤسسة التعليم فوق الجميع - زها حديد للاجئين في باكستان، وخيمة زها حديد للاجئين في سوريا، وبلغت المساعدات ما يقارب الـ 34 مليون ريال قطري حتى العام 2023. (المرفق 1)

28- كما أن دولة قطر تحرص على ضمان الحق في التعليم لجميع الأطفال، ولا سيما الأطفال المهاجرين، ومن أهم المبادرات: - المنح الدراسية المقدمة لفريق الروبوتات الأفغاني، وبرامج وأنشطة تعليمية من قبل جهات محلية مختلفة لإجلاء الأطفال من الأزمات في مساكنهم (الأفغان والفلسطينيين) - وحصول الأطفال الفلسطينيين الذين تم إجلاؤهم من غزة على التعليم أثناء إقامتهم في الدوحة.

29- تمكنت دولة قطر من تعزيز دورها كلاعب رئيسي في جهود الوساطة والسلام إقليمياً ودولياً، وذلك انطلاقاً من دستورها الدائم وتحديداً في المادة (7) التي حولت السياسة الخارجية للدولة إلى نهج داعم لتعزيز السلم والأمن الدوليين، من خلال تشجيع الحل السلمي للنزاعات الدولية، ودعم الشعوب في تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الدول المحبة للسلام.

30- دولة قطر حريصة على اتباع ميثاق الأمم المتحدة في التعامل مع النزاعات الخارجية واللجوء للأساليب المنصوص عليها في الميثاق ضمن رؤية شاملة لقيادة الدولة، حيث ساهمت وبنشاط في تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي من خلال جهود الوساطة لتسوية الصراعات في عدد من الدول وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط، وأصبحت وسيطاً موثقاً به من خلال تمتعها بسجل مثالي وغني في تسوية النزاعات بالطرق السلمية وعلاقتها الاستراتيجية مع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي.

31- امتدت جهود الوساطة القطرية لتشمل إطلاق سراح الرهائن وتيسير وصولهم إلى جبهتهم، ولاقى هذا الدور استحساناً دولياً، الأمر الذي يشكل تطوراً لدورها كوسيط انطلاقاً من خبراتها المتراكمة على مدى السنين الماضية في مساهمتها في تسوية النزاعات. وتمثلت أهم جهود الدولة في هذا الصدد خلال العام 2023 فيما يلي:

- تيسير صفقة تبادل محتجزين بين أمريكا وإيران في أغسطس 2023.
- إستضافة مؤتمراً دولياً بشأن أفغانستان برعاية الأمم المتحدة في مايو 2023 بالدوحة، وناقش سبل تعزيز الاستقرار والعمل متعدد الأطراف في أفغانستان والتحديات التي تواجه العمل الإنساني وتعمق وصول المساعدات إلى الشعب الأفغاني، وذلك بعد الجهود التي قادتها دولة قطر من أجل تسهيل الإخلاء من أفغانستان.
- حيث سهلت دولة قطر عملية إجلاء ونقل أكثر من 40,000 شخص من العاصمة الأفغانية كابول بأمان إلى الأراضي القطرية بالتنسيق مع الدول المعنية والأطراف المتواجدة في أفغانستان. تأتي جهود الإجلاء في سياق التزام دولة قطر تجاه الشعب الأفغاني الشقيق وحقه في العيش بكرامة وأمان، وتتضمن الفئات التي تم إجلاؤها العائلات والنساء والأطفال، بالإضافة إلى الأقليات.
- ثم عادت واستضافت دولة قطر لقاءات بين مسؤولين من حركة طالبان الأفغانية ووفد أمريكي في يوليو 2023، ناقشوا خلالها بناء الثقة ورفع العقوبات وإلغاء القوائم السوداء وتحرير الأصول المالية الأفغانية المجمدة وقضايا حقوق الإنسان.
- القيام بالوساطة في لم شمل الأطفال الأوكرانيين مع ذويهم في أوكرانيا في ديسمبر 2023. وقامت دولة قطر بتيسير استضافة هؤلاء الأطفال وعائلاتهم في مقر وزارة الخارجية في موسكو لضمان سلامتهم وتأمين احتياجاتهم. كما استضافت دولة قطر 20 عائلة روسية وأوكرانية، من بينها 37 طفلاً، تحت برنامج متكامل يهدف إلى توفير الرعاية الصحية والدعم الشامل لهذه الأسر وأطفالها، وذلك في إطار جهود وساطتها المستمرة لجمع شمل العائلات التي شتتها الصراع الروسي الأوكراني، لتلقي الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي.
- الاضطلاع بجهود وساطة مشتركة نجحت في التوصل إلى اتفاق لهدنة إنسانية في غزة في نوفمبر 2023 بين إسرائيل وحماس. وشمل الاتفاق أيضاً تبادل الأسرى وإطلاق سراح عدد من النساء والأطفال الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، كما ترتب على الهدنة إدخال القوافل والمساعدات الإغاثية.
- وصول سعادة وزيرة الدولة للتعاون الدولي بوزارة الخارجية لقطاع غزة ضمن وفد دبلوماسي قطري للإشراف على إدخال المساعدات القطرية. وتم إجلاء 2256 فلسطينياً من ضمنهم المرضى والمرافقين والمقيمين وحالات لم الشمل، وتقديم 4766 طن من المساعدات القطرية المقدمة لدعم قطاع غزة.

32- التصديق على اتفاقية بين دولة قطر والأمم المتحدة بشأن إنشاء مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بموجب المرسوم رقم (38) لسنة 2022.

33- افتتاح بيت الأمم المتحدة في الدوحة الذي قدمته حكومة دولة قطر إلى وكالات الأمم المتحدة في الدولة بهدف تعزيز التنسيق لضمان فعالية برنامج الأمم المتحدة ومبادراتها.



34- إنشاء مركز التحليل والتواصل التابع لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في دولة قطر، والتصديق على اتفاق بين الأمم المتحدة ممثلةً بمكتب الممثلة الخاصة ودولة قطر بشأن إنشاء المركز بموجب المرسوم رقم (33) لسنة 2022.

35- أما بشأن مبادرات دولة قطر في إعادة سبل العيش أو إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع، نذكر منها:

- مبادرة النساء في مناطق النزاع (2023)، بهدف حشد الجهود والدعم من أجل حماية النساء في مناطق النزاع، وتجنب النساء العنف وتركيز المساعدات الإنسانية والتنمية من خلال الوصول إلى برامج التمويل والتعليم وتنمية القدرات.
- أعلنت دولة قطر عن التعهد بتقديم مبلغ 50 مليون دولار أمريكي لدعم جهود خطة الاستجابة الإنسانية في السودان، والخطة الإقليمية للاجئين. وذلك خلال "مؤتمر تعهدات السودان: الحدث الوزاري لإعلان التعهدات لدعم الاستجابة الإنسانية في السودان والمنطقة" والذي عُقد في يونيو 2023.
- أعلنت دولة قطر في المنتدى العالمي للاجئين عام 2023 عن تعهد الدولة بتقديم حزمة أولية من الدعم الإغاثي بقيمة 50 مليون دولار أمريكي كاستجابة للوضع الإنساني الذي يعيشه الفلسطينيون، وتعهدت مؤسسة التعليم فوق الجميع بتقديم 100 منحة جامعية للطلبة من قطاع غزة لاستكمال دراستهم في دولة قطر.
- أوفت دولة قطر بتعهداتها لدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في ديسمبر 2023 عن طريق اتفاقية مساهمة متعددة السنوات لتمويل الوكالة بمبلغ 65.7 مليون ريال للفترة 2023-2024.

36- أطلقت دولة قطر من خلال صندوق قطر للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمهورية ألمانيا أكبر شبكة عالمية تهدف إلى إيجاد طرق أفضل لحل مشاكل التنمية المستدامة المعقدة وبلغت مساهمة دولة قطر فيها 30 مليون دولار أمريكي. وتعد اليوم شبكة المختبرات لحلول التنمية المستدامة أكبر الشبكات تأثيراً، وتعمل حالياً في 115 دولة، مما يظهر حضوراً عالمياً، وتم تنفيذ أكثر من 400 تحدٍ للتعلم المرن، مما يعزز الابتكار. وكشفت الشبكة عن 6000 حل بقيادة القواعد الشعبية التي تشمل جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17. وحصدت الشبكة على التعاون مع أكثر من 1500 جهة من مختلف القطاعات، واختبار مصادر بيانات جديدة لاتخاذ قرارات مستنيرة.

## باء - تعزيز وحماية حقوق الإنسان لفئات محددة

### 1- حقوق المرأة

#### المرأة والمناصب القيادية

37- واصلت الدولة دعمها لمشاركة المرأة في كافة المجالات التشريعية والقضائية والإدارية والسياسية سواء على المستوى الدولي أو على المستوى المحلي. ويعكس ذلك اهتمام القيادة القطرية بالمرأة وتعزيز المساهمة الكاملة وفقاً لأحكام الدستور والتشريعات الوطنية ووفاءً من الدولة بالتزاماتها الدولية المنبثقة من الاتفاقيات التي انضمت لها دولة قطر، ومن تلك المساهمات:

- إسناد (3) ثلاث حقائب وزارية للمرأة في الحكومة الجديدة، شملت وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي ووزارة الصحة العامة ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، ويعد ذلك خطوة إيجابية بشأن تمكين المرأة القطرية لتوليها مناصب قيادية في الدولة بموجب القرار الأميري رقم (4) لسنة 2021 بتعديل تشكيل مجلس الوزراء.
- مباشرة الحقوق السياسية بما فيها حق الانتخاب والترشح في مجلس الشورى، وتشغل سيدة قطرية منصب نائب رئيس مجلس الشورى القطري في المجلس الحالي.
- بلغت نسبة مشاركة المرأة القطرية في سوق العمل 49% في أواخر العام 2023، الأمر الذي يعكس أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين وتحقيق العمل اللائق ونمو الاقتصاد في هذا القطاع الهام.
- فيما يخص توظيف القطريين في القطاع الحكومي، فكانت نسبة توظيف الإناث 68% في سنة 2022، و72% في سنة 2023 وشكلت النساء نسبة 41% من شاغلي الوظائف الإشرافية في الجهات التي تطبق قانون الموارد البشرية المدنية (54) جهة.
- ارتفع عدد الإناث الملتحقات بالسلك الدبلوماسي لحين عام 2023، حيث بلغ عددهم 320 دبلوماسية، ومنهم الممثل الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في نيويورك، والمندوب الدائم لدولة قطر لدى للأمم المتحدة في جنيف.
- صدر قرار مجلس الوزراء رقم (13) لسنة 2021 والذي يقضي بتخفيض عدد ساعات الدوام أسبوعياً إلى النصف، على أن تكون الأولوية في الانتفاع بنظام الدوام الجزئي للموظفة التي لديها أطفال، لتمكينها من تحقيق التوازن بين متطلبات العمل واحتياجات رعاية أسرتها وأطفالها.

### تمكين المرأة ومكافحة التمييز ضد المرأة والمساواة بين الجنسين

- 38- أكد الدستور الدائم لدولة قطر الدور الفاعل للمرأة وتعزيز حقوقها، فكرس مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات، ونص على منع التمييز بسبب الجنس، وعلى تكافؤ الفرص في التمتع بالخدمات والمشاركة في جميع المجالات على قدم المساواة. وذلك وفق نصوص المواد (135) و(35) و(46) من الدستور.
- 39- رسخ الدستور الدائم الإطار القانوني لمبدأ المساواة وعدم التمييز في المادتين (18) و(19) بفصل "المقومات الأساسية للمجتمع"، ويعد مبدأ المساواة، أحد المبادئ الدستورية السامية المصانة بحماية دستورية تستلزم عدم تعارض أي قانون أو تشريع معها.
- 40- كفل الدستور القطري المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية وبصفة خاصة حقها في الترشح والانتخاب في جميع الانتخابات والاستفتاءات ومشاركتها في صياغة السياسات وشغل الوظائف العامة على جميع المستويات والمشاركة في المنظمات والجمعيات المهتمة بالحياة العامة والسياسية وهو ما أكدته المواد (34، 42، 45، 54، 77، 80، 83، 92، 93، 94، 95، 100).
- 41- قامت دولة قطر من خلال استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2018-2022 بتنفيذ جملة من المشاريع تهدف إلى تمكين المرأة ومكافحة القوالب النمطية للإناث تحقيقاً للمساواة في إطار عقد الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة (5 و8 و17)، ويشرف على تنفيذ هذه المشاريع بنك قطر للتنمية، ومنها:

- دعم زيادة الأعمال للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، ويشرف على تنفيذها مركز الإنماء الاجتماعي (نماء)، حيث تم تمكين عدد 149 سيدة أعمال لعام 2022-2023 من الاستفادة من خدمات الاحتضان بمركز الإنماء الاجتماعي والتي تعني بتطوير وتأهيل المهارات الفنية والإدارية ومزاولة النشاط التجاري وبناء علاقات عامة مع المؤسسات والوزارات بالدولة.

- يبلغ عدد النساء اللواتي يملكن شركات جزئية أو كلية حوالي 7000 امرأة قطرية.

42- يقوم بنك قطر للتنمية بتوفير التمويل المباشر لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لكلا الجنسين، وبلغ عدد رائدات الأعمال اللاتي حصلن على تمويل مباشر من بنك قطر للتنمية 56 سيدة بنهاية 2023. وقد بلغت قيمة تلك القروض حوالي 661 مليون ريال قطري.

43- يوفر بنك قطر للتنمية قروض غير مباشرة لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق محافظة الضمين" والتي تقدم الضمانات اللازمة للبنوك الشريكة من أجل منح قروض لأصحاب المشاريع. وسجل عدد النساء المستفيدات من هذه الخدمة نحو 321 سيدة بنهاية 2023، فبلغ إجمالي قيمة القروض المقدمة لهن حوالي 333.5 مليون ريال قطري. بالإضافة إلى التدريب والتطوير للمستفيدين من هذه القروض. (المرفق 2)

44- بلغ عدد السيدات اللاتي استقن من خدمات برامج الاحتضان ومسرعات الأعمال الذي يقدمه بنك قطر للتنمية منذ عام 2019 أكثر من 30 امرأة، في مراكز مختلفة مثل حاضنة قطر للأعمال، وأعمال للأرياء والتصميم في قطر.

45- أطلقت شركة مايكروسوفت بالتعاون مع إنجاز قطر مشروع "Women Technopreneurs"، الذي يهدف إلى تمكين الشابات من الابتكار والقيادة في العالم الرقمي. ويركز المشروع على توفير معرفة وخبرة واسعة النطاق في مجال النكاء الاصطناعي، ما يعزز فرص الشابات في المشاركة بفاعلية في سوق العمل التقني. ويتماشى هذا المشروع مع أهداف التنمية المستدامة حيث يدعو إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وينتهي بمسابقة تقدم للفائزات فرصة للانضمام إلى برنامج التسريع في واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر.

#### الحماية الجنائية للمرأة والطفل من العنف والعنف الأسري

46- تنتهج دولة قطر نهجاً متكاملاً في التعامل مع قضايا مكافحة العنف الأسري وحماية المرأة والطفل المعرضين للعنف والتصديع الأسري.

47- أنشأ المجلس الأعلى للقضاء دوائر جنائية متخصصة في أنواع متعددة للجرائم، وهو ما ساهم فعلياً في تحقيق العدالة الناجزة، وآخرها في عام 2021، للنظر في جرائم العنف الأسري وتختص في نظر الجرح التي تقع بين أفراد الأسرة، تحقيقاً للسلام والعدل، أحد أهداف التنمية المستدامة.

48- وتكون الجلسات المنظورة أمام هذه الدائرة في الغالب سرية للحفاظ على أسرار الأسرة وحرمتها.

49- أهم البرامج الوطنية المعنية بمكافحة العنف الأسري:

- "وتد" للاستشارات الأسرية والتربوية، وهي خدمة مجانية تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة بالتعاون مع مركز الاستشارات العائلية "وفاق".

- برنامج سدرة للدفاع عن حقوق الطفل (S-CAP)، وهي خدمة تتضمن تقديم الاستشارة والدعم لحماية الأطفال والمراهقين من إساءة المعاملة، حيث يقدمها فريق من الأطباء والممرضين والاختصاصيين الاجتماعيين.
  - مشروع "ملاذ"، الذي يشمل إعداد وتنفيذ برامج للوقاية من انحراف الأطفال ووقايتهم من المخدرات، ورعاية وتأهيل الأطفال ذو الانحرافات السلوكية، والإشراف على دور الرعاية الاجتماعية المخصصة لذلك.
- 50- تواصل إدارة الشرطة المجتمعية بوزارة الداخلية جهودها في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، والتوعوي، والميداني، والقانوني لضحايا العنف المنزلي وتجهيز أماكن إيواء للمتضررين.
- 51- يواصل مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (أمان) توفير الحماية والتأهيل الاجتماعي (للمرأة والطفل) من خلال مساهمته في توفير خدمات الحماية والتأهيل والتمكين الاجتماعي لفئة النساء والأطفال ضحايا العنف، وتفعيل الخط الساخن للإبلاغ وتقديم الشكاوى عند التعرض للعنف سواء كان عنف (نفسي- جسدي- جنسي)، بالإضافة إلى إنشاء تطبيق (ساعدي) عبر الجوال والأجهزة الذكية لتقديم المساعدة للطفل وتمكينه من الإبلاغ عند تعرضه لسوء المعاملة أو العنف، أو عبر فروع المركز في المستشفيات والإدارات الأمنية والنيابة العامة، بالإضافة إلى الإحالات الواردة من مخاطبات المدارس وباقي الجهات المعنية.
- 52- تقديم استشارات قانونية ونفسية واجتماعية وخدمات التأهيل للنساء والأطفال بطرق مناسبة لأعمارهم بالإضافة لذوي الأطفال أو القائمين على رعايتهم.
- 53- تم إنشاء دار الأمان الشامل والذي يمثل إيواً متكاملًا وبيئة اجتماعية وصحية شاملة لخدمات الحماية والتأهيل للنساء والأطفال، ويتم تقديم خدمات الرعاية اللاحقة لهم، بعد انتهاء إيوائهم المؤقت لضمان إعادة اندماجهم بالمجتمع ووصولهم على حقوقهم التي تكفلها الدولة بالتنسيق مع المؤسسات الداعمة والشركاء، والمتابعة المستمرة لهم.
- 54- تنظيم ورش عمل وندوات وحملات توعوية لطلاب المدارس والجامعات وموظفي الوزارات والمؤسسات في الدولة. (المرفق 3)

## 2- حقوق الطفل

- 55- تم استحداث وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة بموجب القرار الأميري رقم (57) لسنة 2021، وتضم في هيكلها قطاع شؤون الأسرة وفيه إدارة التنمية الأسرية المعنية بالطفل وفق القرار الأميري رقم (43) لسنة 2022 بالهيكل التنظيمي للوزارة.
- 56- يواصل مركز رعاية الأيتام (دريمه) توفير الرعاية اللازمة للأطفال من فئة الأيتام وضمان استقرارهم في الأسر الحاضنة البديلة ودمجهم في المجتمع، بالإضافة إلى تقديم خدمات الإرشاد النفسي والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والقانونية. (المرفق 4)
- 57- يواصل مركز الاستشارات العائلية (وفاق) تقديم الخدمات الاستشارية في المجالات الأسرية والتربوية والاجتماعية والنفسية والشعرية والقانونية والخدمات في المجالين الوقائي والعلاجي لجميع الأطفال دون مقابل ودون تمييز، كما يتبنى مهمة الدفاع عن حقوق أبناء المطلقين ومصالحهم، لتخفيف الآثار السلبية الناتجة عن انفصال الوالدين. (المرفق 5)

58- وضعت استراتيجية الصحة الوطنية 2018-2022 أولوية حول "أطفال ومرافقون أصحاء" للفئة العمرية 0-18 سنة، وذلك بهدف تشجيعهم على إتباع أساليب الحياة الصحية. وتشكل البرامج أحد ركائز الخطة الاستراتيجية تحقيقاً للأهداف الوطنية وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بالصحة الجيدة والرفاه.

59- في إطار التعاون الدولي والإقليمي:

- أولت دولة قطر اهتماماً بقضايا الطفولة وتجسد ذلك من خلال عقد أعمال الاجتماع الإقليمي حول منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة في 29 مايو 2023، والذي استضافته دولة قطر كرئيس الدورة (42) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وذلك بالتنسيق مع جامعة الدول العربية ومكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح ومكتب اليونسيف الإقليمي.
- شاركت دولة قطر في المؤتمر الإنساني الدولي المعني بالأطفال في مناطق النزاعات المقام في أوسلو، والذي تم عقده بالتنسيق بين حكومة النرويج والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بالأطفال ومناطق النزاعات، ومنظمة أنقذوا الأطفال، ومنظمة اليونسيف، واللجنة الدولية للصليب الأحمر في يونيو 2023.

### الحماية الخاصة بالطفل

60- وضعت الدولة عدة أسس لحماية الطفل من العنف الأسري، ومنها المادتين (268) و (269) من قانون العقوبات رقم (11) لسنة 2004 حول تعريض الأطفال للخطر وحمايتهم من كافة أشكال العنف أو الإساءة البدنية أو الجنسية أو الأعمال الغير مشروعة.

61- صدر القرار الوزاري من وزارة الصحة رقم (15) لسنة 2021 بإنشاء وتشكيل الفريق الوطني لحماية الطفل من العنف، والذي يختص باحتضان الابتكارات وتطوير أفضل الممارسات ووضع آلية لتصنيف الحالات التي تعرضت للعنف مع الأطفال من أجل تحقيق الوعي وحماية الأطفال من العنف في الدولة.

62- تقوم وزارة الداخلية بالتواصل مع كافة فئات المجتمع بغرض الوقاية من الجريمة، ومن خلال عضويتها في الفريق الوطني المعني بحماية الطفل من العنف، تستقبل الحالات الخاصة بالعنف المنزلي بجميع أنواعه ويتم دراسة كل حالة على حده بالتعاون مع الجهات المختصة، وتقديم المساعدة لهذه الفئة بتوفير الحماية لها عن طريق تحويلهم إلى الجهات المعنية (مركز أمان) ومتابعتهم، وذلك لضمان سلامتهم ومساعدة هذه الجهات في كيفية التعامل مع الطفل المُعْتَف وفقاً للقيم الدينية والاجتماعية والعمل على تغيير أنماط التواصل وتعديل السلوكيات والمفاهيم السلبية في الأسرة.

63- أطلقت سدرة للطب نظام المعلومات السريرية الإلكتروني الذي يغطي أكثر من 90% من سكان البلاد لتنسيق رعاية الأطفال المشتبه في تعرضهم للإيذاء وتقديم رعاية جيدة لهم على يد مجموعة مدربة خصيصاً من الأطباء والممرضات وموظفي الرعاية الاجتماعية.

64- نصَّ القانون على أنه يجوز لمحكمة الأحداث أن تحكم على الحدث بأحد التدابير التالية: (الإلحاق بالتدريب المهني، الإلزام بواجبات معينة، الاختبار القضائي، الإيداع في إحدى الدور المخصصة للإعداد الاجتماعي، الإيداع في مؤسسة صحية).

### 3- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

65- تضمنت استراتيجية التنمية الوطنية (2018-2022) مشروعاً بعنوان التأهيل الوظيفي والمجتمعي لرفع قدرات ذوي الإعاقة. ومن هذا المنطلق يُقدم مركز الشفاح للأشخاص ذوي الإعاقة

مجموعة من البرامج للأشخاص ذوي الإعاقة، واتخاذ جميع التدابير اللازمة التي تضمن حصولهم على الخدمات الصحية والتأهيلية والإرشادية والحماية وخدمات الضمان الاجتماعي تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة بشأن الصحة الجيدة والرفاه وتحقيقاً للمساواة، بالإضافة إلى العدل والمؤسسات القوية بالدولة. كما يقدم مركز قطر لإعادة التأهيل (QRI) خدمات إعادة التأهيل الشاملة. ويعد برنامج الكشف والتدخل المبكر (EDIP) مبادرة مهمة أخرى تركز على تحديد الإعاقات مبكراً وتوفير الدعم والتدخل في الوقت المناسب.

66- تم إطلاق الاستراتيجية الشمولية الرقمية وتأسيس مركز (مدى) للتكنولوجيا لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة لتحقيق أهدافهم وحصولهم على فرص متكافئة في التعليم والعمل بما يمكنهم من العيش باستقلالية.

67- تضمنين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومتطلباتهم في إطار الخطة العمرانية الشاملة ومنتجاتها التخطيطية، مثل حق الوصول إلى المراكز العمرانية والمباني، وحق السكن الملائم لذوي الإعاقة، بهدف دمج هذه الفئة في المجتمع، تحقيقاً للمساواة، وتأكيداً لتوفير مدن ومجتمعات محلية مستدامة.

68- تم توفير عدد (86) مدرسة دمج حكومية تشمل جميع المراحل الدراسية يتلقى الطلبة تعليمهم إلى جانب أقرانهم، بالإضافة إلى المدارس المتخصصة المكثفة في مجال التربية الخاصة ممن يحتاجون إلى دعم إضافي للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية ومنهم ذوي اضطراب طيف التوحد المستوى البسيط إلى المتوسط ويبلغ عددها (8) مدارس، وتم إلحاق عدد من الطلبة بمدارس الدمج بزيادة نسبتها 32% عن العام 2022، وذلك لضمان نجاح إجراءات دمجهم لاحقاً بمدارس الدمج. بالإضافة إلى مركز الشفح للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية والتوحد، ومركز النور للمكفوفين، ومدرستي التربية السمعية للبصير والبنات، و(5) مدارس تخصصية خاصة تابعة لمؤسسة قطر، و(16) مركز تعليمي خاص يقدم خدمات للطلبة ذوي الإعاقة.

69- تقدم وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي برامج تدريبية في تعزيز التعليم الشامل، كما تركز على كيفية تعليم ودعم الأطفال ذوي الإعاقة والتعامل مع التحديات المحتملة منها كما يتم تنظيم العديد من ورش العمل والدورات التدريبية لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة على كيفية التعامل مع أبنائهم من هذه الفئة.

#### (المرفق 6)

70- تسعى الإستراتيجية الوطنية لإدماج الأطفال ذوي الإعاقة في المراحل التعليمية بواقع 25% سنوياً حتى عام 2026، بالإضافة إلى زيادة عدد المدارس المتخصصة بمعدل 3% خلال الأعوام القادمة، كما أنه تم استحداث مسارات تقنية ومهنية للطلبة ذوي الإعاقة بمرحلة الثانوية العامة الحكومية للمواطنين والمقيمين

71- أطلقت مؤسسة قطر في عام 2019 برنامج "لكل القدرات" الذي يواصل النموّ ويبيح لمئات الأطفال من ذوي الإعاقات في قطر المشاركة في الأنشطة الرياضية، كما أسست المؤسسة مركزاً للتوعية بالتقييم والعلاج أطلق عليه اسم "درب" مخصص للأطفال والمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 3 سنوات و18 سنة، والذي يُعنى بتقديم التقييم التعليمي والخدمات العلاجية بهدف إدماجهم في سوق العمل بدولة قطر والمنطقة.

72- يعمل مركز النور للمكفوفين بتقديم خدمات نموذجية للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في مجالات التعليم والتأهيل والتوعية بقضاياهم وحقوقهم للحصول على حياة أكثر استقلالية والعمل على إدماجهم في المجتمع، وذلك من خلال العمل مع الجهات الحكومية وغير الحكومية لضمان تمتع الأطفال ذوي الإعاقة البصرية بمستوى ملائم من المعيشة وفي بيئة محفزة. (المرفق 7)

- 73- يُقدم مركز الشفّاح للأطفال ذوي الإعاقة خدمات علاجية وتعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والتوحد دون تمييز في مجال التعليم والتأهيل. (المرفق 8)
- 74- تقوم إدارة الضمان الاجتماعي بوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة بصرف معاش الضمان الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تتيح هذه الخدمة للشخص ذوي الإعاقة ممن لم يتجاوز عمره 18 عاماً، وثبت بتقرير من الجهة الطبية المختصة أنه ذو إعاقة وليس له دخل كافٍ للعيش.
- 75- تم تعيين 43 من ذوي الإعاقة خلال 2023 حرصاً على توفير فرص العمل من جميع فئات المجتمع.
- 76- تم التعاون مع الجهة المنظمة لكأس العالم فيفا قطر 2022 لضمان إمكانية وصول المكفوفين وذوي الإعاقة لكافة ملاعب المونديال.
- إقامة الغرفة الحسية بعدد 2 من ملاعب كرة القدم ليستمتع المصابين بالتوحد بمتابعة الحدث من خلالها، كما تم افتتاح الغرفة الحسية بمطار حمد الدولي لخدمة هذه الفئة وتدريب طاقم المطار والطائرة على التعامل بشكل خاص مع فئة اضطراب طيف التوحد وذويهم.
  - تم التعاون مع شركة قطر "الريل" المسؤولة عن شبكة القطارات لإصدار دليلاً مكتوباً كاملاً بطريقة "برايل" مما يسهل قدرة المكفوفين على التنقل باستخدام الريل أو المترو.
  - تم تطبيق تقنية "بونوكل" (Bonocle)، وهي أول منصة ترفيهية للمكفوفين بطريقة "برايل" في العالم، مزودة بجميع التقنيات المساعدة لضعاف البصر للوصول إلى المحتوى الرقمي، وذلك بهدف متابعة مباريات كأس العالم.
- 77- في إطار التعاون الدولي والإقليمي:
- عُقد الحدث الجانبي على هامش أعمال مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب المنظم من دولة قطر وجامعة الدول العربية بعنوان (مواصلة تنفيذ اتفاقية الأشخاص من ذوي الإعاقة: نحو السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المرنة لتخطي التحديات). والحدث الجانبي بعنوان (دور التقنية والابتكار الرقمي في دعم الصحة الإنجابية والوصول الكامل للأشخاص من ذوي الإعاقة: الرؤية القطرية في بلوغ الهدف) في يونيو 2023، في إطار عقد الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

#### 4- حقوق كبار السن

- 78- كفل الدستور والتشريعات الوطنية حماية حقوق المسنين التي تضمن لهم الحق في الحماية القانونية، والضمان الاجتماعي، والحق في السكن، والحق في العمل، والحق في الرعاية الصحية وضمان الحصول على الرعاية المنزلية المتكاملة. وقد تناول المشرع القطري تلك الجوانب في قانون الأسرة والعمل والضمان الاجتماعي والإسكان.
- 79- أنشأت دولة قطر مركز تمكين ورعاية كبار السن "إحسان" الذي يسعى إلى تمكينهم ودعم مشاركتهم في جميع المجالات ونشر الوعي المجتمعي بحقوقهم وقضاياهم الأساسية. ويوفر المركز الإيواء للمسنين وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية لهم. بالإضافة إلى تقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية والقانونية لهم.

80- إنشاء إدارة الرعاية المجتمعية بوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، وتختص باقتراح تعديل للتشريعات، وإعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بكبار السن. بهدف توعية وتثقيف المجتمع بحقوقهم، وذلك بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة.

81- يحظى كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في الهياكل التنظيمية للوزارات في دولة قطر على معاملة خاصة عند مراجعتهم للدوائر الحكومية لإنجاز معاملاتهم وتذليل أي مشكلات أو صعوبات قد تواجههم. ومثال على ذلك:

- (قسم خدمة كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة) في إدارة العلاقات العامة والاتصال في وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، حيث يختص القسم باستقبال استفسارات وطلبات كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، والتأكد من استيفائها للشروط المطلوبة، وإحالتها إلى الوحدات الإدارية المختصة لإنجاز معاملاتهم وتسليمها.
- أطلقت وزارة الداخلية أول صالة لخدمة كبار السن وذوي الإعاقة في الإدارة العامة للجنسية والمنافذ وشؤون الوافدين حيث تقدم خدمات خاصة ومتميزة لهم.
- تخصيص خدمة المسار السريع في جميع مباني المحاكم، وهي لكبار السن والمتقاعدين وذوي الإعاقة، وكما خصصت الخط الساخن للحالات الطارئة بمحكمة التنفيذ.

## جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

### 1- الحق في الصحة

82- اعتمدت استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (2018-2022) على الالتزام بزيادة رفاه جميع المواطنين والمقيمين، وتحسين الصحة العامة وتلبية احتياجات الأجيال من خلال نظام متكامل للرعاية الصحية ولتحقيق صحة ورعاية ووقاية أفضل للجميع من خلال خفض حالات دخول المستشفى بنسبة 15%، وتعزيز الجهود لدعم تحسين اتباع أنماط الحياة الصحية في المجتمع وخفض معدلات السلوكيات غير الصحية مثل التدخين، الذي تهدف الدولة إلى خفضه بنسبة 30% خلال الخمس سنوات المقبلة.

83- تشير مؤشرات الصحة العامة إلى التحسن الكبير في صحة السكان في دولة قطر، حيث ارتفع متوسط العمر المتوقع إلى (80.3) عاماً في 2021، وازداد المراجعين المستفيدين من الخدمات الصحية بنسبة 6% عن العام الماضي ليصل عدد المراجعين في المراكز الصحية نهاية عام 2023 لأكثر من مليونين و800 ألف مراجع.

84- قدمت وزارة الصحة البرامج المتقدمة لفائدة المرضى، مثل برنامج الفحص الذكي وهو أحد أهداف الخطة الوطنية للصحة، ويتمثل في فحص صحي عام مصمم لتقييم حالة الشخص المراجع بشكل وقائي من الأمراض التي قد تنشأ في المستقبل.

85- البدء في تطبيق نظام التأمين الصحي بصورة تدريجية والذي سيشمل جميع الفئات السكانية وزوار قطر، تماشياً مع الهدف رقم 3 و 10 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الصحة والحد من أوجه عدم المساواة.

86- تم افتتاح 6 مراكز صحية منذ عام 2019 مما ساهم في تقليل الضغط على المراكز القائمة، وفقاً للتوزيع الجغرافي للكثافة السكانية ليصبح عدد المراكز الصحية بالدولة حتى عام 2023 هو (31) مركزاً صحياً.



87- حصلت الدولة على اعتماد منظمة الصحة العالمية للمدينة الصحية، حيث تعتمد دولة قطر نهج دمج "الصحة في جميع السياسات" لخلق بيئة صحية لسكان دولة قطر وزوارها، ويرتبط هذا النهج مع الهدف رقم 11 من أهداف التنمية المستدامة، كما تم اعتماد جميع البلديات في دولة قطر وعددها 8 كمدن صحية، لتصبح أول دولة في العالم تحصل جميع مدنها على اعتماد من منظمة الصحة العالمية.

88- ركزت الاستراتيجية الوطنية للتنمية 2030 على أهمية الصحة الوقائية كركيزة أساسية لتحسين صحة ورفاهية مواطنيها. وانعكس ذلك في الاستراتيجية الوطنية للصحة واستراتيجية الرعاية الصحية الأولية وتم تنفيذ عدة مبادرات ومشاريع من أجل تسليط الضوء على الصحة الوقائية ودمجها في نظام الصحة العامة ونظام الرعاية الصحية. وفيما يلي بعض النماذج التي تبين كيف أصبحت الصحة الوقائية محورا رئيسيا في دولة قطر، أهمها:

- إطلاق حملات لزيادة الوعي بالتدابير الوقائية والسلوكيات الصحية، تستهدف مجموعة متنوعة من قضايا الصحة، مثل السكري، والسمنة، والسرطان. حيث تمكنت وزارة الصحة العامة من تحسين حالة الصحة والرفاهية العامة للأفراد مما ساهم في تعزيز الجودة العامة للحياة وزيادة التحفيز لتحقيق الأهداف الشخصية والاجتماعية. كما تم إطلاق برنامج التطعيم الوطني الذي يهدف إلى حماية المواطنين من الأمراض التي يمكن الوقاية منها.

- دمج مبادرات تعزيز أسلوب الحياة الصحي، بما في ذلك ممارسة النشاط البدني المنتظم وتناول التغذية المتوازنة، في المدارس وأماكن العمل والأماكن العامة، مما شجّع المواطنين على اعتماد عادات أكثر صحية منذ سن مبكرة، وهو ما يساهم في تحسين الصحة والرفاهية العامة.

89- حرصت دولة قطر خلال جائحة (كوفيد-19) على تقديم الرعاية الصحية المجانية لجميع أفراد المجتمع دون تمييز بما في ذلك المواطنين، والعمال الوافدين الذين تلقوا العلاج المجاني دون حاجة إلى بطاقة صحية، وبصرف النظر عن مخالفتهم لقوانين الإقامة. كما تم توفير التطعيم المجاني لجميع العمال الوافدين وحثهم على الحصول على اللقاح من خلال برنامج التطعيم الوطني ضد فيروس كورونا (كوفيد-19). ونتيجة لهذه الجهود سجلت قطر واحدا من أدنى معدلات الوفيات في العالم.

90- تحرص لجنة أمان للعمالة المصابة بتقديم خدماتها إلى فئة العمالة المصابة والذين تعرضوا لحوادث أو أمراض أدت إلى إعاقات أو أمراض دائمة أو شبيهة دائمة مما يحول من قيامهم بالهدف الأساسي من وجودهم في الدولة، وللبحث في المشاكل التي قد تواجه المريض وتسهيل إجراءات نقل المريض إلى بلده، ومن أهم اختصاصاتها التالي:

- التواصل مع أصحاب المريض في قطر، والتواصل مع أسرته خارج الدولة للوصول إلى المعلومات المطلوبة والتنسيق معهم بما يتطلب اتخاذ. والتعاون مع بعض السفارات لتسهيل مهمة اللجنة.
- اقتراح وتوفير المركز الطبي المناسب لاستمرارية التأهيل في بلد المصاب والتواصل معهم.

## 2- الحق في العمل

91- تم إنشاء وزارة العمل في العام 2021، بعد أن كان قطاع العمل تابعا لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، وتعمل الوزارة على الارتقاء بمستوى خدماتها وتعزيز جهود الدولة لتطوير

المنظومة التشريعية والمؤسسية لقطاع العمل لتكون متوافقة مع المعايير الدولية تماشياً مع رؤية قطر الوطنية 2030 والموائمة لأهداف التنمية المستدامة بشأن العمل اللائق ونمو الاقتصاد.

92- تم الانتهاء من المرحلة الأولى من تنفيذ برنامج التعاون الفني مع منظمة العمل الدولية (2018-2021)، حيث حقق نجاحاً مشهوداً في مجال تطوير التشريعات والممارسات الوطنية تماشياً مع معايير العمل الدولية وتعزيزاً لأهداف التنمية المستدامة وخاصة عقد الشراكات لتحقيقها، وأنجزت دولة قطر خلال فترة وجيزة إصلاحات هامة في المحاور الأساسية الخمسة لبرنامج التعاون الفني (حماية الأجور - وتفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية - ونظام توظيف تعاقدى يحل محل نظام الكفالة - ومكافحة العمل الجبري - وتعزيز صوت العمال). وكانت هذه الإنجازات محل إشادة من الاتحادات النقابية الدولية والمنظمة الدولية لأصحاب العمل وجميع الأطراف الدولية خلال مناقشات الدورة 340 لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية.

93- تم إطلاق المرحلة الثانية من البرنامج، لترسيخ الإنجازات الهامة التي تحققت في المرحلة الأولى. وُحِدَت مجالات تعاونٍ جديدة تشمل (إدارة سوق العمل وهجرة اليد العاملة، وإنفاذ القوانين والوصول إلى العدالة، وتعزيز صوت العمال والحوار الاجتماعي، والتعاون الدولي وتبادل الخبرات) للمساهمة في الانتقال إلى اقتصادٍ أكثر تنافسية قائم على المعرفة بما يتلاءم مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجيات التنمية الوطنية الثانية 2018-2022، والثالثة 2024-2030.

94- كما تم إطلاق المرحلة الثالثة من برنامج التعاون الفني خلال العام 2024، والذي سيمتد حتى العام 2027 ليشمل ترسيخ الجهود المبذولة وجوانب جديدة بما في ذلك سياسة الاستخدام ونظام معلومات سوق العمل، وتنمية المهارات.

95- قامت الدولة بمجموعة من الإصلاحات والتطورات التشريعية في مجال العمل أهمها:

- صدر القرار الوزاري رقم (95) لسنة 2019 الذي ألغى ماذونية الخروج لجميع الفئات، كما صدر مرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (21) لسنة 2015 بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم. والمرسوم بقانون رقم (18) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون العمل (إلغاء شرط عدم ممانعة صاحب العمل لتغيير العامل لجهة العمل). (المرفق 9)
- يحق للعامل وصاحب العمل إنهاء عقد العمل في أي وقت دون إبداء أسباب، بشرط احترام مهلة الإخطار.
- يمنع القانون رقم (21) لسنة 2015 حجز جواز سفر العامل. وتجدر الإشارة إلى أن هناك إجراءات مُتَبَعَة لدى إدارة البحث والمتابعة بوزارة الداخلية في حال حجز جواز سفر العامل من قِبَل مُسْتَقْدَمِهِ. (المرفق 10)
- تضاعفت فعالية النظام الإلكتروني لوزارة العمل الخاص بتغيير جهة العمل، وجرى ربطه بالنظام الإلكتروني لوزارة الداخلية من أجل منع أصحاب العمل من اتخاذ أي إجراءات انتقامية ضد العمال الذين قدموا طلبات لتغيير جهة عملهم.
- صدر القانون رقم (17) لسنة 2020 بشأن تحديد (الحد الأدنى للأجور) والذي ينطبق على كافة العمال والجنسيات والقطاعات دون تمييز بما في ذلك المستخدمين بالمنزل، وتمّ تحديد الحد الأدنى للأجور بمبلغ قدره (1000) ريال قطري شهرياً، زيادةً عن حق العامل في الغذاء والسكن اللائق، وفي حال عدم توفير صاحب العمل السكن اللائق أو

الغذاء الملائم للعامل أو المستخدم، يكون الحد الأدنى لبدل السكن (500) ريال قطري، والحد الأدنى لبدل الغذاء (300) ريال. (المرفق 11) كما تم إنشاء لجنة مختصة بمراجعة الحد الأدنى للأجور بمراعاة العوامل الاقتصادية واحتياجات العمال وأسرهم، إعمالاً لأهداف التنمية المستدامة وأهمها: الصحة الجيدة والرفاه، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي.

- نصّ المرسوم بقانون رقم (18) لسنة 2020 على تشديد العقوبة على المخالفين وذلك من خلال تطوير نظام حماية الأجور لتعزيز فعاليته في كشف المخالفات وأصبح صاحب العمل المخالف معرضاً لعقوبة الحبس لمدة سنة، وبغرامة قدرها عشرة آلاف ريال قطري، فضلاً عن إيقاف جميع معاملاته مع وزارة العمل وإحالتهم للجهات القضائية المختصة. وسُجّل أكثر من مليون و660 ألف عامل في نظام حماية الأجور (أي ما نسبته 96% من العمّال المؤهلين)، ويتولى صندوق دعم وتأمين العمال صرف مستحقات العمال في حال عدم قدرة صاحب العمل على الدفع، تحقيقاً للسلام والعدل ضمن أهداف التنمية المستدامة.

- صدر القرار رقم (17) لسنة 2021 بشأن الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من الإجهاد الحراري في مواقع العمل المكشوفة خلال فترة الصيف من 1 يونيو إلى 15 سبتمبر، من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة الثالثة ونصف عصرًا.

- قرار رقم (21) لسنة 2019 بشأن تنظيم شروط وإجراءات انتخاب ممثلي العمل في اللجان المشتركة التي تعتبر السبيل الرئيسي للحوار الاجتماعي داخل الشركات لمناقشة القضايا المتعلقة بالعمل، وقد تمكن العمال الوافدون لأول مرة في منطقة الخليج من انتخاب ممثليهم، وتم إنشاء قسم خاص باللجان المشتركة في وزارة العمل لدعم انشائها، ويأتي ذلك ضمن أهداف الدولة بتحقيق المساواة والسلام والعدل.

- تم إعادة تنظيم شروط وإجراءات الترخيص باستخدام عمال من الخارج لحساب الغير بموجب القرار رقم (21) لسنة 2021 ومن ضمنها حظر تحميل العمال رسوم الاستقدام.

96- في العام 2019 تم اعتماد سياسة وطنية لتفتيش العمل والتركيز على التخطيط الاستراتيجي القائم على الأدلة، لزيادة الكفاءة وتحقيق الامتثال المستدام للمعايير الوطنية والدولية. استندت هذه السياسة إلى تقييم لنظام تفتيش العمل في قطر، أجرته وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية. وتم إعداد تقرير سنوي لإدارة تفتيش العمل عن عام 2019 لتعزيز الشفافية والمساءلة في خدمات التفتيش، تماشياً مع متطلبات اتفاقية تفتيش العمل رقم (81) لسنة 1947، ووضع خطة تدريب شاملة للفترة 2019-2021 وتقديم تدريبات حول مواضيع مختلفة لجميع مفتشي العمل (بما في ذلك مهارات تفتيش العمل وقانون العمل والعمل الجبري والإتجار بالبشر) وتعزيز إمكانيات إدارة تفتيش العمل والزيادة في عدد المفتشين، لجعل عمليات التفتيش أكثر سرعة وفعالية، ويتم نشر نتائج التفتيش على موقع وزارة العمل عملاً بمنهج الشفافية ولردع أصحاب العمل المخالفين.

97- أبرمت دولة قطر 43 اتفاقية ثنائية مع الدول المرسله للعمال، لتنظيم استقدام العمال واستخدامهم بشكل نظامي يكفل حمايتهم ويراعي حقوقهم وواجباتهم، كما تم إبرام 22 مذكرة تفاهم مع 19 دولة للتعاون في مجالات العمل، وذلك بهدف تبادل الخبرات. بالإضافة لإنشاء مراكز تأشيرات قطر في الدول المرسله للعمال (14 مركزاً لتأشيرات قطر (QVCs) في 6 دول مرسله للعمال) منذ عام 2019 (سيرلانكا، وبنغلاديش، وباكستان، والهند، ونيبال، والفلبين).

### تعزيز آلية الشكاوى وفض المنازعات العمالية

- 98- شمل دستور دولة قطر جميع المواطنين والمقيمين على أرض دولة قطر بالحقوق المتعلقة بالمساواة أمام القانون، واللجوء إلى القضاء والتظلم، والأمن، والحرية، بدلالة المواد التي خاطبت الأفراد بشكل عام ودون تمييز بين مواطن ومقيم (18) (36) (35) (46) (135)، وخصت المادة (52) المقيمين بشكل خاص.
- 99- كما تم رفع عدد لجان فض المنازعات العمالية من ثلاث لجان، إلى خمس لجان بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (17) لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام القرار رقم (6) لسنة 2018 بتشكيل لجان فض المنازعات العمالية، وذلك بهدف دعم سبل الانتصاف القانوني لفائدة العمال والتسريع في البت في القضايا العمالية.
- 100- ضمنت سبل الانتصاف القانوني في دولة قطر للعمال الوافدين تقديم الشكاوى إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وإدارة علاقات العمل بوزارة العمل، ولجان فض المنازعات العمالية، وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية.
- 101- أطلقت وزارة العمل مجموعة من التطبيقات الإلكترونية، التي تهدف إلى تمكين الموظفين والعمال العاملين في القطاع الخاص، والعمالة المنزلية من تقديم الشكاوى إلكترونياً. ومن خلال الخط الساخن والذي يوفر خدمة (24) ساعة لتلقي الشكاوى.
- 102- تعمل إدارة المنازعات العمالية بوزارة العمل على تقديم المشورة القانونية للراغبين من العمالة بمساعدة أحد المترجمين مجاناً.
- 103- أنشأت الوزارة قسماً خاصاً لتلقي شكاوى العمالة المنزلية وتسويتها.
- 104- تخصص لجان فض المنازعات العمالية بالفصل خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أسابيع في جميع المنازعات الناشئة عن أحكام القانون أو عن عقد العمل (بما في ذلك عقود عمل العمالة المنزلية)، التي تحيلها الإدارة المختصة بالوزارة إلى اللجنة إذا لم تؤد وساطتها إلى تسوية النزاع ودياً.
- 105- تم إنشاء "دار الرعاية الإنسانية" عام 2022 بالتعاون بين اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر والهلال الأحمر القطري

### 3- الحق في التعليم

- 106- يُعد التعليم من الحقوق الأساسية التي كفلها الدستور واعتبره دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع، فقد أولت دولة قطر اهتماماً بالغاً بالتعليم حيث يعتبر أحد الركائز الرئيسية في رؤية دولة قطر 2030، ومن أولويات الخطة الاستراتيجية للتنمية، فتعمل دولة قطر على ضمان توفير تعليم ذو جودة عالية وشامل للجميع، بما يتماشى مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد)، والذي يعد الركيزة الأساسية لتحقيق التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة الـ17، من خلال إعداد جيل قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستقبلية.
- 107- حرصت وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي على تحقيق المساواة بين الجنسين في عملية التنمية، ويتضح ذلك من خلال المساواة في فرص التعليم. حيث بلغ عدد الإناث بالمدارس الحكومية 66.929 مقابل 62.320 من الذكور بعام 2021-2022. وتشجع الوزارة كلا الجنسين على الالتحاق بالتخصصات العملية المختلفة، ونجد أن نسبة الطلبة الملتحقين ببرامج التعليم الثانوي بتخصصات العلوم والهندسة أو بالمسار العلمي في الصفين الحادي عشر والثاني عشر بالمدارس الحكومية خلال

عام 2022-2023 يصل إلى 47.4% من إجمالي الطلبة، وذلك بنسبة 48.6% طالبة من إجمالي عدد الطالبات في هذه المرحلة.

108- تم افتتاح مدارس تخصصية للجنسين على حد سواء، حيث توجد مدرستين للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال، ومدرستين للعلوم التقنية إحداها للبنين وأخرى للبنات.

109- تمنح الجامعات بدولة قطر الإناث فرصاً مكافئة للذكور في اختيار التخصص الجامعي المرغوب. ولدى جامعة قطر أكثر من 100 برنامج أكاديمي متاح للجنسين مع وجود آليات واضحة ومعتمدة تضمن تكافؤ الفرص للالتحاق بهذه البرامج.

110- تقوم الدولة بتوفير بيئة تعليمية مريحة ومحفزة للطلبة. بالإضافة إلى تدريب المعلمين، وتحديث المناهج الدراسية، وإتاحة التكنولوجيا والموارد التعليمية الحديثة، وتقديم برامج التدريب المهني والتقني لتزويد الطلبة بالمهارات العملية التي يمكنهم استخدامها، لتحسين فرصهم الاقتصادية، وخلال جائحة (كوفيد-19)، استقادت الدولة من التعليم عن بُعد، لضمان استمرارية التعليم، مما ساهم في تقليل الفجوة التعليمية.

111- تم تطوير بوابة قطر الوطنية للتعليم الإلكتروني لتسهيل التعليم عن بعد، باستخدام Microsoft Teams على نطاق واسع للفصول الافتراضية، وقدمت الحكومة أكثر من 50,000 جهاز لوجي واتصالات بالإنترنت للطلاب من العائلات ذات الدخل المنخفض.

112- قامت الدولة بتوفير المدارس الخاصة التي تراعي التنوع في المناهج حيث بلغ عددها 24 منهجاً دولياً كالبكالوريا الدولية والمناهج البريطانية والأمريكية والفرنسية والهندية، فضلاً عن المدارس التي تعتمد مناهج دول عربية، وغيرها من مدارس الجاليات مما يدعم التقدم المحرز لأهداف التنمية المستدامة، لاسيما الهدف الثامن من خلال تأهيلهم للحصول على العمل اللائق، والهدف التاسع لتعزيز الابتكار، بما يتوافق مع استراتيجية التنمية الوطنية لإعداد قوى عاملة جاهزة للمستقبل ونمو اقتصادي مستدام.

113- تم وضع آليات لإدماج الأطفال غير الملحقين بالمدارس في دولة قطر، من خلال إنشاء مدارس متخصصة مجانية تُسمى بمدارس "السلم" تُعنى بالأطفال الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم أو انقطاعهم عن الذهاب إلى المدرسة لأسباب مختلفة منها تجاوز العمر أو تحديات اللغة، وتم إنشاء 7 مدارس تم افتتاح 5 منها حتى الآن، كما تم اعتماد التعليم المنزلي (التعليم عن بُعد) لإلحاق أكبر عدد من الطلاب في المدارس، مع العلم بأن بعض مدارس السلم هي مدارس مهنية وتقنية.

114- تصدرت دولة قطر مجال نفاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث حققت المركز الأول عالمياً والمركز الأول إقليمياً بين أكثر من (137) دولة في الإصدار الثاني لمؤشر تقييم حقوق النفاذ الرقمي (INDEX DARE 202)، الذي أصدرته المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة (G3ICT)، إحدى مبادرات الأمم المتحدة.

115- تعددت إنجازات برنامج "أيادي الخير نحو آسيا - روتا" فكان منها تعزيز المواطنة العالمية بين الشباب وبناء قدراتهم للمساهمة في مستقبل مستدام على مدى السنوات الـ 15 الماضية وذلك من خلال 66 مشروعاً في 21 دولة في آسيا وأفريقيا. ووصول المشاريع إلى أكثر من 2 مليون طفل وشباب مستفيد. وإشراك أكثر من 7310 متطوع في خدمة المجتمع. وتحسين جودة التعليم من خلال تدريب 19885 معلم ومعلمة، بالإضافة إلى إنشاء وإعادة تأهيل 336 مدرسة.

116- وتدعم مبادرة "التعليم من أجل العمل المناخي" التي أطلقتها روتا مؤخراً دمج التعليم في مجال تغيير المناخ في المدارس الثانوية. وبموجب هذه المبادرة تعمل روتا مع الشركاء، لإشراك الشباب الأكثر عرضة للمخاطر المناخية وذلك لتطوير قدراتهم وتنفيذ إجراءات ملموسة تساهم في التخفيف والتكيف مع

آثار تغير المناخ التي تواجه مجتمعاتهم في مجالات مثل الزراعة المتجددة والتشجير والطاقة النظيفة والمتجددة والحفاظ على المياه وإدارة النفايات والحفاظ على البيئة وإعادة التدوير، تعزيزاً للتقدم المحرز بأهداف التنمية المستدامة لا سيما الهدف الـ 17 المعني بعقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

117- قام معهد الدوحة الدولي للأسرة بإطلاق برنامج "تنشئة" بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي المعد لبناء شخصية الطفل وتنشئته تنشئة اجتماعية متكاملة للمراحل العمرية المبكرة ولوقاية الأطفال من الانحرافات السلوكية.

## دال - الحقوق المدنية والسياسية

### 1- الحق في حرية الرأي والتعبير

118- تؤكد دولة قطر اهتمامها الدائم بدعم وتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والعمل على ضمان التمتع به طبقاً للتشريعات الوطنية التي تستوفي معايير أعمال هذا الحق وشروطه المنصوص عليها في المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

119- أحرزت دولة قطر تطوراً في مؤشر حرية الصحافة لعام 2023 المعتمد من قبل منظمة مراسلون بلا حدود وحصلت الدولة على المرتبة 84 عالمياً بعد أن كانت بالمرتبة 105 عام 2022.

120- أكد الدستور القطري على الحق في التجمع السلمي في المادة (44). كما نظم القانون رقم (18) لسنة 2004 بشأن الاجتماعات العامة والمسيرات.

121- شمل الهدف السادس عشر ضمن خطة التنمية المستدامة 2030 الغايات المراد تحقيقها ضمن هذا الهدف، ومنها الغاية رقم (10) والتي تهدف إلى "كفالة وصول الجمهور للمعلومات وحماية الحريات الأساسية وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية".

122- كما يعتبر الحق في حرية التعبير والرأي ضماناً أساسية في تحقيق أهداف الخطة وفقاً لما أكدته المقررة الخاصة بحرية التعبير ضمن تقريرها المؤرخ في 19 أبريل 2023 المقدم لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بعنوان "التنمية المستدامة وحرية التعبير: ماهي أهمية الصوت" والتي أكدت فيه أن حرية التعبير عامل أساسي يساعد على تحقيق التنمية المستدامة"، واعتبرت منظمة اليونسكو ضمن إعلان "ريغا" الصادر بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة عام 2015 حرية التعبير وحرية الصحافة والحق في الحصول على المعلومات هي حقوق أساسية وتُمكن التمتع بجميع حقوق الإنسان الأخرى، وأهداف التنمية المستدامة.

123- ساهم تعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير في تحقيق بعض الأهداف الواردة بخطة التنمية المستدامة 2030، ومنها:

- الهدف الخامس المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، حيث ساهم الحق في حرية التعبير والرأي في محاربة الأنماط الثقافية التقليدية لصورة المرأة في المجتمع من خلال توفير مساحات تعريفية للنساء تهدف إلى الترويج لنجاحات المرأة في مختلف المجالات واضطلاعها بأدوار قيادية بما يثبت دورها كعنصر فاعل في المجتمع.
- وبفضل تعزيز الحق في حرية الرأي، حققت الدولة نتائج مهمة في مسار انجاز الهدف الخامس من خطة التنمية المستدامة 2030 حيث توفر ضمن هذا الهدف 13 مؤشر

من مجموع 14 مؤشر بحسب ما ورد في تقرير الدولة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2022.

- الهدف السادس عشر المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، حيث ساهم تعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير من دعم سيادة القانون بفضل توفر العديد من القنوات التي تساعد على الإبلاغ عن مختلف مظاهر الفساد، وتوفير مساحات حرة للمواطنين في انتقاد وتقييم سياسات المؤسسات العامة في الدولة مما دعم مكانة تلك المؤسسات وفعاليتها وضمأن الشفافية.
- كما ساهم تعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير الى ضمان تحقيق الدولة الغاية العاشرة من الهدف السادس عشر والمتعلقة بكفالة وصول الجمهور للمعلومات من خلال دعم قطاع الصحافة سواء من خلال توفير مقومات العمل الصحفي الحر أو من خلال تعزيز البيئة الاقتصادية لقطاع الصحافة بما حفز على الاستثمار ودعم التعددية في هذا القطاع، فتقدمت الدولة 21 مرتبة في مؤشر الصحافة لعام 2024 وحصلت على المرتبة 84 عالمياً.

## 2- محاربة خطاب الكراهية

124- حرصت الدولة على مستوى التشريعات العامة على توفير الضمانات اللازمة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع المجالات ومنها مكافحة خطاب الكراهية. حيث حرصت على سدّ المنافذ التي من شأنها تغذية النزعة العنصرية أو الممارسات التمييزية على أي أساس وهو ما يُمكن استجلاؤه فيما يلي:

- المادة (256) من قانون العقوبات رقم (11) لسنة 2004.
  - المادة (47) من قانون المطبوعات والنشر رقم (8) لسنة 1979.
  - قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم (14) لسنة 2014.
- 125- كما اهتمت دولة قطر بمواصلة تشجيع الحوار بين الحضارات والتعايش بين الأديان والثقافات المختلفة، فوضعت خطة لتحالف الحضارات (2023-2027)، ارتكزت على جملة من المنطلقات تمثلت بتوجيهات القيادة السياسية والدستور الدائم لدولة قطر ورؤية قطر الوطنية 2030 التي أكدت على "رعاية ودعم حوار الحضارات والتعايش بين الأديان والثقافات المختلفة". واشتملت الخطة على تنفيذ برامج وأنشطة في مجالات التحالف الأربعة (التعليم، والشباب، والهجرة، والإعلام).
- 126- يتمثل دور مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان نحو تعزيز ممارسة كافة أفراد المجتمع لحرية الدين والمعتقد، ومواصلة تشجيع الحوار بين الحضارات والتعايش بين الأديان والثقافات، وتفعيل مبادئ التعايش السلمي والسعي إلى الحوار والتنوع الثقافي والحضاري والعنقي والديني إلى أرض الواقع.
- 127- ينظم المركز مجموعة من البرامج المحلية والدولية لمناقشة قضايا ممارسات الحرية الدينية في الدولة بالإضافة إلى دعم أنشطة الجاليات الثقافية. كما يقوم المركز باستقبال قادة الجاليات ورؤساء الكنائس ورؤساء الجمعيات والمؤسسات المعنية بشؤون الجاليات في قطر، بمختلف انتماءاتهم وثقافتهم الدينية والعرقية وتعزيز ثقافة الحوار والتعايش السلمي. (المرفق 12)
- 128- عُقد مؤتمر الدوحة الرابع عشر لحوار الأديان لعام 2022 تحت عنوان: (الأديان وخطاب الكراهية بين الممارسة والنصوص)، بمشاركة نحو 300 من علماء وقادة دينيين وباحثين وأكاديميين وإعلاميين من 70 دولة حول العالم.

### 3- الحق في المحاكمة العادلة

129- ينص الدستور الدائم لدولة قطر في المادة (60) منه على أن نظام الحكم يقوم على أساس فصل السلطات مع تعاونها على الوجه المبين في هذا الدستور، والسلطة التشريعية يتولاها مجلس الشورى، بينما يتولى سمو الأمير السلطة التنفيذية ويعاونه في ذلك مجلس الوزراء، والسلطة القضائية تتولاها المحاكم وتصدر الاحكام بأسم سمو الأمير.

130- تعد رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية نتيجة مباشرة للإقرار الدستوري لمبدأ الفصل بين السلطات، الذي يهدف إلى تحقيق التوازن والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بما يضمن خضوع الهيئات الحاكمة للقواعد الدستورية، فإن السلطة التشريعية باعتبارها تمثل الشعب تملك حق توجيه ومحاسبة السلطة التنفيذية في الدولة وهي إحدى وظائف السلطة التشريعية وفقاً لنص المادة (76) من الدستور. حيث تمارس المؤسسات الدستورية وظائفها وفق القانون واحترام مبدأ المشروعية الذي يحكم عمل هذه المؤسسات، ويتحدد نطاق وشكل الرقابة البرلمانية كما نص عليه في الدستور، والقوانين ذات الصلة.

131- حرص الدستور القطري على استقلال القضاء وفصله عن ممارسات السلطتين التنفيذية والتشريعية، فقد نصت المادة (130) من الدستور على أن "السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون"، وكذلك المادة (131) بشأن استقلال القضاة، كما أكد على هذا الاستقلال قانون السلطة القضائية رقم (8) لسنة 2023.

132- كما نص الدستور في المادة (39) على ضرورة توفر المحاكمة العادلة بما في ذلك الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع، كما نص في المادة (135) على أن "التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة"، هذا فضلاً عن أن قانون الإجراءات الجنائية رقم (23) لسنة 2004 قد كفل مجموعة من ضمانات المحاكمة العادلة.

### 4- مكافحة الإتجار بالبشر

133- أصدرت دولة قطر العديد من التشريعات التي تتفق مع أهداف اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال، بالإضافة إلى إصدار الخطة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر والتي تتماشى مع الرؤية العالمية وأهداف التنمية المستدامة لتحقيق السلام والعدل، وهي على النحو التالي:

- القانون رقم (5) لسنة 2020 والمتضمن تعديل بعض أحكام القانون رقم (15) لسنة 2011 بشأن مكافحة الإتجار بالبشر، والذي تضمن تعديل بعض المواد لتصبح أكثر شمولية ولضمان الملاحقة الفعالة لمرتكبي الجرائم وتغليظ العقوبات على بعض الجرائم.
- قرار رئيس المحكمة الابتدائية رقم (37) لسنة 2022 بشأن تعديل وتوزيع الاختصاصات بدوائر المحاكم المختصة، حيث تم تخصيص دائرة للجنايات للنظر في القضايا المتعلقة بالإتجار بالبشر.
- صدر القانون رقم (2) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 2004، بهدف مواجهة بعض حالات الإتجار بالبشر، في المادة رقم (3) بعنوان: (الجرائم المتعلقة بجماعة إجرامية منظمة).

134- تقوم اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر بدور المنسق الوطني لرصد ومنع ومكافحة الإتجار بالبشر وملاحقة مرتكبيه وتوفير الدعم والحماية للضحايا من خلال التنسيق مع الجهات المعنية في هذا



الشأن. وتواصل جهودها عن طريق وضع الخطط الاستراتيجية والسياسات وتنفيذها بالشكل المطلوب.

### (المرفق 13)

- تم إبرام مذكرة تفاهم في إطار مكافحة الإتجار بالبشر بين دولة قطر وكلاً من الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2018 والمملكة العربية السعودية سنة 2023.
- في عام 2020، أنشأت الحكومة وحدة متخصصة في مكافحة الإتجار بالبشر في وزارة العمل، وفي عام 2021 خصصت الموارد للوحدة وزودتها بـ 50 موظفاً.
- تم إنشاء قسم لمكافحة الإتجار بالبشر بوزارة الداخلية ضمن اختصاص إدارة البحث الجنائي.
- تم توقيع مذكرة تفاهم مع قطر الخيرية لدعم ضحايا الاتجار بالبشر بمبلغ 3 مليون ريال قطري لمدة 3 سنوات.
- تشارك اللجنة الوطنية في الحوار الاستراتيجي القطري الأمريكي الذي ينعقد كل عام لمناقشة قضايا الإتجار بالبشر، وفق مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين عام 2021.
- تم التنسيق مع جمعية قطر للمحامين للترافع مجاناً عن قضايا الإتجار بالبشر المرفوعة أمام المحاكم المختصة.
- الموافقة على إنشاء مركز عالمي للتدريب والدراسات في مجال مكافحة الإتجار بالبشر، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار دراسة المشروع بالتنسيق مع وزارة الخارجية.
- في عام 2022 أطلقت اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر وسائل تواصل مباشرة للإبلاغ عن التجاوزات المتعلقة بقضايا الإتجار بالبشر عبر الخط الساخن 16044 والبريد الإلكتروني: [ht@mol.gov.qa](mailto:ht@mol.gov.qa).
- تقوم اللجنة وبشكل دوري وضمن خططها بإجراء مراجعات دورية للتشريعات المعمول بها وما يربطه بإجراءات تنفيذية وقد تضمنت الخطة التشغيلية لأمانة سر اللجنة لعام 2022 ما يلي:
- تعزيز آليات وإجراءات الوقاية والحماية.
- إطلاق برنامج التواصل "أفضل"، والذي يساهم في تعزيز حقوق العمال الوافدين من خلال توفير التدريب الأساسي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولقد تمكّن البرنامج من ربط أكثر من 1.5 مليون عامل وافد بالخدمات الرقمية، حيث يفتح أمامهم فرصاً جديدة للتعليم والعمل. ويعكس هذا التزام دولة قطر بتحسين ظروف العمال الوافدين ولتعزيز العمل اللائق ونمو الاقتصاد، وهو ما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف رقم (8).

## هاء - القضايا الشاملة

## 1- القضايا البيئية

- 135- شاركت وزارة البيئة باجتماع لجنة التفاوض الدولية الحكومية بباريس حول التلوث البلاستيكي والذي يهدف إلى العمل على وضع صك ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي في اليونسكو وذلك في عام 2023.
- 136- كما تم المشاركة في المؤتمر الدولي حول التغييرات المناخية وحقوق الإنسان في فبراير 2023.
- 137- تقوم وزارة البيئة والتغير المناخي بالتعاون مع عدة جهات مثل المعهد العالمي للنمو الأخضر (GGGI)، بالإضافة للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عدة مشاريع.
- 138- جددت دولة قطر دعمها لشبكة مختبرات تسريع الأثر الإنمائي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتم الإعلان مؤخراً عن مساهمة إضافية بإجمالي 10 مليون دولار أمريكي لشبكة المختبرات، ليصل إجمالي الدعم المقدم إلى 30 مليون دولار أمريكي.
- 139- وقع صندوق قطر للتنمية في شهر يونيو 2021 اتفاقية مساهمة مع صندوق التكيف الذي أنشئ بموجب اتفاقية الامم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بهدف تمويل التكيف مع تغير المناخ في البلدان المعرضة للتغير المناخي، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدولة الجزرية الصغيرة النامية.
- 140- تنظم مؤتمر دولي حول أهمية إعادة التدوير والاستدامة، بهدف عرض أحدث التجارب في مجال إدارة النفايات وإعادة التدوير ودورها في الحفاظ على البيئة والحد من تأثيرها على التغير المناخي.
- 141- تم إنجاز مبادرة المليون شجرة (2019-2022) بمشاركة جميع فئات المجتمع، للمساهمة في تنفيذ الالتزامات العالمية بخفض درجات الحرارة، والتقليل من أخطار انبعاث الغازات الكربونية. كما تم إطلاق مبادرة 10 مليون شجرة بهدف إنجازها بحلول عام 2030، تنفيذاً للالتزامات دولة قطر تجاه ميثاق باريس، والتعهدات الدولية بالمحافظة على البيئة والحد من التغيرات المناخية وتحقيقاً لأحد أهداف التنمية المستدامة وهو العمل المناخي.
- 142- تشارك الوزارة في مشروع تعاون تقني إقليمي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغرض استخدام التقنيات النووية في قياس التلوث البلاستيكي في البحار والبيئة، وقامت الوزارة بتدريب بعض الكوادر عن طريق هذا المشروع في عملية استخدام هذه التقنيات.
- 143- وتنفذ وزارة البيئة والتغير المناخي عدداً من مشاريع التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عمل قياس رصد التلوث الإشعاعية في البيئة البرية والبيئة البحرية، تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة بشأن الحياة في البر، بالإضافة لاستخدام التقنيات النووية في قياس تلوث الهواء، ومعالجة النفايات المشعة الناتجة عن استخراج البترول والغاز (النورم) بغرض السلامة للبيئة والجمهور والعاملين، وبالتعاون مع مختبر سلامة الأغذية بوزارة الصحة العامة، مشروعاً لقياس التلوث الإشعاعي في الأطعمة.
- 144- إنشاء الخطة الوطنية للاستعداد والتصدي للطوارئ النووية والإشعاعية، حيث بدأت الوزارة بإنشاء خارطة إشعاعية لدولة قطر وأيضاً في تركيب محطات الرصد الإشعاعي في الهواء والخليج لقياس الجرعات الإشعاعية.
- 145- تركيب محطات الرصد الإشعاعي غير المؤيّن لأبراج الهواتف، ويتم رصد القراءات على مدار الساعة في وحدة تحليل البيانات.

- 146- تنفيذ اتفاقية الأمان النووي برفع التقرير الأول لدولة قطر في الاتفاقية، وحضور الاجتماعات الاستعراضية للدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- 147- التعاون مع مركز التميز التابع للاتحاد الأوروبي في مجال الأمن والأمان النووي، بالتعاون مع مكتب الجريمة والعدالة تطبيقاً لأهداف التنمية المستدامة بشأن عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.
- 148- المشاركة في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبتمبر 2023.
- 149- إصدار الدليل الاسترشادي للممارسة الإشعاعية في الطب النووي، كما قامت الوزارة بالإنهاء من عمل أدلة استرشادية في مجالات الأشعة التشخيصية الطبية، والتصوير الإشعاعي الصناعي، والمقاييس النووية وسبر الآبار، والتأهب والتصدي للطوارئ الإشعاعية والنووية، واشتراطات تخزين المصادر والمواد المشعة، والنقل الآمن للمواد المشعة على الطرق البرية في الدولة، وفي إدارة ومعالجة النفايات المشعة الناتجة عن استخراج البترول والغاز.
- 150- عقد دورات تدريبية لموظفي الجمارك في المنافذ في مجال التحكم في استيراد وتصدير وتهريب المواد المشعة.
- 151- عقد ندوة وطنية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بغرض نشر الوعي على مستوى الجمهور عن الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وحجم التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

#### واو- التدريب وبناء القدرات ونشر الوعي

- 152- تم رفع برامج التوعية والتدريب في مجال مبادئ حقوق الإنسان، حيث تم وضع وتطوير برامج تدريبية للعاملين في إنفاذ القانون في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وكذلك تم تدريب المدربين في هذا المجال بوزارة الداخلية، ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، ووزارة الخارجية. وتواصل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ترجمة اختصاصاتها في مجال التثقيف والتوعية بقيم ومبادئ حقوق الإنسان عبر منظومة آليات وأدوات توعوية متنوعة. (المرفق 14)

#### زاي- تعزيز عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (المرفق 15)

- 153- يبلغ عدد ممثلي منظمات المجتمع المدني في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (9) أعضاء و(5) أعضاء يمثلون المؤسسات الحكومية، وذلك بموجب قانون تنظيم اللجنة رقم (17) لسنة 2010.
- 154- تشارك اللجنة في مناقشة التقارير الدورية السنوية عن أوضاع حقوق الإنسان بدولة قطر، بالإضافة إلى ما تعده اللجنة من تقارير موازية حول الأداء الوطني في تنفيذ أحكام اتفاقيات حقوق الإنسان التي صادقت عليها الدولة، وكذلك التقرير الدوري الوطني المقدم إلى آلية الاستعراض الشامل.
- 155- يندرج ضمن إنجازات اللجنة في المجال التشريعي، قيامها بإبداء المرئيات والملاحظات على أحكام مشروعات القوانين التي تحال إليها قبل إصدارها ومقاربتها بمعايير حقوق الإنسان، وذلك بقصد موائمتها مع المعايير الدولية ذات الصلة. (المرفق 16)
- 156- التدابير الرامية لتعزيز حقوق العمالة الوافدة التي اتخذتها اللجنة إنما تتمثل بمهامها في الانتصاف لهذه الحقوق وذلك من خلال:

- إنشاء مكاتب للجاليات في مقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتلقي الشكاوى المقدمة من العمال الوافدين والتي تثار في إطار علاقات العمل بينهم وبين أصحاب العمل

حيث انصبت هذه المشكلات على المسائل المتعلقة بـ (تغيير جهة عمل، المستحقات المالية وغيرها)، حيث بلغ عدد هذه الشكاوى 8987 شكوى والتماس خلال الفترة من (2019-2023). وتقديم المساعدة القانونية للحالات الإنسانية الحرجة في سياق معالجة هذه الشكاوى من خلال مكاتب محاماة متطوعة مع اللجنة تترافع عن دعاوى أصحاب الشأن مجاناً أمام المحاكم.

157- أبرمت اللجنة مذكرة تفاهم بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، بهدف إرساء شراكة فاعلة بينهما في مجالات دعم وتمكين الأسرة والمرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، عبر آليات التعاون المختلفة على الأصعدة القانونية والتوعوية، وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى.

## رابعاً- التحديات والآفاق المستقبلية

158- تُعد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2024-2030) المرحلة الأخيرة نحو تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2023. وتهدف الاستراتيجية إلى مواصلة الجاهزية لمواجهة التحديات والانتقال بدولة قطر إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2023.

159- تواصل الآليات الوطنية المعنية بقضايا حقوق الإنسان جهودها الرامية إلى مراجعة التشريعات الوطنية، وتعديلها بما يتوافق مع المواثيق الدولية، إضافة إلى تقديم مقترحات لقوانين من شأنها تعزيز حماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تقديم المقترحات بشأن الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية.